مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

الرئيس والرزنامة السياسية: رزنامة المرور بقوة؟

وحدة بحث الدراسات المتوسطية والدولية

أشرف رئيس الدولة يوم الاثنين 13 ديسمبر على اجتماع مجلس الوزراء وأعلمهم بمحتوى قراراته السياسية للفترة القادمة، ثم خطب ليلا ليُعلن عن قرارات هامة جدا أهمها ما يلي:

·إجراء انتخابات تشريعية في ديسمبر 2022

·اجراء استشارة شعبية تنطلق في جانفي 2022 وتنتهي يوم 20 مارس 2022.

·اجراء استفتاء في أجل أقصاه 25 جويلية 2022.

·محاسبة كل من أجرم في حق الشعب.

·عرض قانون للصلح الجبائي.

يتضح تناسق هذه الإجراءات مع توجه الرئيس السياسي في تمرير مشروعه عُنوة ودون استشارة الأطراف الاجتماعية والسياسية. تأتي هذه القرارات بعد أيام معدودات من تأكيد الرئيس على أن تونس تتسع للجميع وأنه يحترم الحريات في محاولة منه لإعطاء صورة عن ديمقراطية سلوكه ومرونة مواقفه. في حقيقة الأمر، فإن هذه الإجراءات تحوي مخاطر سياسية كبيرة وتأكيد على منحى سُلطوي متصاعد وذلك لعدة أسباب، من أهمها التالية:

-اكتفى قيس سعيد بإقرار انتخابات تشريعية فقط في إشارة واضحة على أنه غير معنىّ بإعادة انتخابه، فهو المصلح السياسي الذي يشرف على إعادة بناء هياكل الدولة ووضع أُطر لحياة سياسية جديدة. في نفس الوقت، يعني هذا أيضا وضع شرط لأىّ تفاوض ممكن مع خصومه: هو غير معنى كشخص بإصلاحاته التي سوف يُقدم عليها، إنه باق كرئيس وهذا سقف التفاوض إن تم.

-اقتراح تاريخ الانتخابات والاستفتاء والاستشارة تمّ دون الرجوع بالرأي إلى الأحزاب أو المنظمة الشغيلة أو منظمة الأعراف في دلالة صريحة على أن قيس سعيد هو صاحب القرار والمبادرة وعلى الجميع الانصياع لما يأمر به: إما قبول ذلك أو رفضه أو مواجهته.

تقديم هذه الروزنامة رسالة للقوى الإقليمية والدولية التي طالبته بتسقيف زمني، ولكنها رسالة منقوصة بما أن الرئيس أقر الإبقاء على حالة الاستثناء وعلى تعليق البرلمان، بما يضمن له تملُّك المبادرة السياسية.

-الإصلاحات الدستورية والقانونية التي تهم النظام السياسي ونظام الانتخابات ونظام الاقتراع، مجال حيوىّ يتدخل فيه الرئيسلوحده في اتجاه تكريس سلطته المطلقة: لن تكون هناك مبادرة مدنية أو نقابية ينصت إليها أو يقبلها ليعمل بها. رسم المستقبل السياسي لتونس شأن حصري لشخص الرئيس، مع ما يعني ذلك من إقصاء صريح ومُمنهج لبقية الفاعلين السياسيين والنقابيين.

-عرض وزير تكنولوجيا الاتصالات على بقية الوزراء الملامح الفنية لمشروع الاستشارة: لا توجد ضمانات على عدم التلاعب بمضمون الاستشارة ولا مُخرجاتها السياسية والأمنية.

وتمثل الدعوة للاستشارة والاستفتاء قرارا سياسيا في اتجاه إصباغ مشروعية جماهيرية على قرارات الرئيس الخاصة بالنظام السياسي والتي ستذهب دون شك في اتجاه تكريس سلطاته:

تقدير موقف

12 ديسمبر 2021

يتقدم الرئيس شوطا آخر في جعل الانقلاب واقعا سياسيا لا يمكن تخطّيه، ويتحول الصراع السياسي مع خصومه من دائرة دستورية الإجراءات إلى القبول بواقع الأمر. كأن الرئيس يقول لمخاطبيه أنا ماض قُدما فإما أن تلتحقوا بي أو أن الأمر سيتم دونكم ولن تقدروا على إيقافي.

-عبر مقترح الصلح الجزائي يحاول الرئيس امتصاص الخوف والريبة المتصاعدين عند رؤوس الأموال وأصحاب المؤسسات وتحييدهم سياسيا إن لم يكن كسب ولاءهم، وفي نفس الوقت فتح آفاق تمويلية لميزانية 2022.

-لا شك أن الرئيس قيس سعيد حصل على الضوء الأخضر من القوى الإقليمية والدولية الداعمة له ويستغل بنجاح التشتت السياسي لخصومه وعدم قدرة الدعم السياسي الخارجي على تغيير واقع الأمر خاصة في غياب بديل سياسي محلي جاهز.

ترفع قرارات الرئيس قيس سعيد أمام خصومه ثلاثة تحديات سياسية تمس المستقبل الديمقراطي لتونس وهي:

1-وصل الرئيس حدّ التهكّم على خصومه السياسيين وعلى الاتحاد العام التونسي للشغل بالذات بتعليقه الساخر على الخط الرابع والخامس. هذا التهكّم يمثل موقفا سياسيا يرفض قطعيا مبادرة الاتحاد "الخط الثالث" ولأىّ إمكانية أن تقود المنظمة الشغيلة مبادرة سياسية ومدنية تقدمها القوى المعارضة له. سيكون موقف الاتحاد في قادم الأيام مؤشرا لمستقبل دوره السياسي كمنظمة نقابية.

2-لم يعد أمام أحزاب حركة النهضة وقلب تونس والدستوري الحر وبقية الأحزاب والقوى السياسية وخصوم الرئيس المعارضين له صراحة، إلا أن يُبلوروا مقترحا سياسيا واضحا، ويُوحّدوا قواهم في اتجاه خلق معارضة واسعة وديناميكية وخوض صراع طويل. عكس هذا فإن الطريق مفتوحة نهائيا أمام الرئيس لترسيخ انفراده بالسلطة وضرب المكاسب الديمقراطية ووضع يده على القضاء وهيئة الانتخابات ولجم الحريات وتقييد المجتمع المدني.

يبدو واضحا أن هناك خطر كبير قادم يهم استبعاد شخصيات سياسية ونخب مدنية وحرمانهم من النشاط. لا يمكن لهذا أن يتم إلا بتوظيف مؤسسة القضاء وانخراط المؤسسة الأمنية ووضع نص قانوني لذلك وتأليب الرأي العام. يتأكد من هذا استعداد شخص الرئيس لاستعمال العنف السياسي لاستبعاد خصومه نهائيا، مع ما يعني هذا من عودة الدولة المستبدة الجاثمة.